# قواعد في مرجع الضّمير ودلالة السّياق عليه

# Pronoun reference rules and his context signification

الباحث :سالم شرابي /.دكتوراه
الجامعة : جامعة علي لونيسي البليدة -2-
البريد الالكترونيabouwidad1976@gmail.com

رقم الهاتف ..0698701560

تاريخ الاستلام:2018/04/01 تاريخ القبول:2018/05/26

**ملخّص البحث:**

تعدّ الضّمائر من أكثر الألفاظ استعمالا في الكلام، ولمّا كان الضّمير الغائب منها يحتاج إلى ما يفسّره، اعتنى علماء اللّغة والتّفسير ببيان قواعد تحدّد مرجع هذا الضّمير، ذلك أنّ المعنى في كثير من الأحيان موقوف على معرفة المرجع الذي يعود عليه الضّمير، خاصّة إذا كان ذلك متعلّقا بفهم آيات القرآن.

ومن أهمّ الوسائل التي استند إليها العلماء في تقعيدهم لهذه القواعد السّياق بنوعيه، سياق الحديث، أو السّياق الخارجيّ الذي ورد فيه الكلام، لذلك كانت هذه القواعد في أغلبها مرتبطة بدلالة السّياق ارتباطا ويثقا، وقد كان التّمثيل لهذه القواعد من القرآن الكريم.

**الكلمات المفتاحية:** القواعد- مرجع الضّمير- دلالة السّياق.

**:Abstract**

Pronoun is one of the most used words in speech, and since the absent pronoun needs to be interpreted, linguists and interpreters have taken care to make rules that specify the reference to this pronoun, since the meaning is often restricted to knowing the reference to which the pronoun is due, Related to understanding the verses of the .Koran

One of the most important methods used by scientists in their promotion of these rules is the context of the two types, context of speech, or the external context in which the words were spoken. Therefore, these rules were mostly related to the context of the context and the trust, and the representation of these rules of the Koran

**قـواعــد في مرجع الضّمير ودلالة السّياق عليه:**

**تمهيــد**: الضّمائر من الأسماء المبهمة، ولا تخلو من غموض، سواء أكانت للمتكلّم أو للمخاطب أو للغائب، لأنّها ليست أسماء صريحة، لذلك كان لابدّ من شيء يزيل هذا الإبهام والغموض.

فما يزيله في ضمير الحاضر (متكلّم أو مخاطب) هو الحضور والمشاهدة، ووجود صاحبه وقت التّكلم، فهو إمّا حاضر مشاهد يتكلّم وذلك في ضمير المتكلّم، أو حاضر يكلّمه غيره، وذلك في ضمير المخاطَب.

أمّا ضمير الغائب فصاحبه ليس معروفا لا بمشاهدة ولا بحضور. فـ« لمّا كان ضمير الحاضر مفسّرا لمشاهدة تقارنه، ولم يكن لضمير الغائب مشاهدة تقارنه، جعلوا تقديم مفسِّره خلفا عمّا فاته من مقارنة المشاهدة، ومقتضى هذا القصد تقديمُ الشّعور بذات يَصلح أن يعبِّر عنها بضمير حاضر.»[1]

لقد تعرّض علماء النّحو إلى ذكر بعض القواعدِ التّي تتعلّقُ بمرجعِ الضّمير، وهذه القواعد مبثوثة في ثنايا كتب التّفسير، وإعراب القرآن الكريم، والحاجة إلى معرفتها ملحّة خاصّة إذا تعلّق ذلك بالقرآن الكريم، فقد يتوقّف المعنى على معرفة مرجع الضّمير، إذْ فهم المعنى وبيان المراد من الكلام متوقّف في كثير من الأحيان على تحديد اللّفظ الذي يعود عليه الضّمير ، والاختلاف في تحديده يؤدّي إلى اختلاف المعنى، وسنورد على ذلك أمثلة أثناء عرضنا لهذه القواعد، كما أنّ الخلاف في تحديد مرجع الضّمير كان سببا في اختلاف تفسير كثير من آيات القرآن الكريم، مع الإشارة إلى أنّ ذلك قد يكون ضربا من الإعجاز القرآني حين يصير كلّ معنى مُحتمَلا لأن يكون مرادا ، وفي ذلك ضرب من الإعجاز الذي يفضي إلى أن تكون الجملة الواحدة متضمّنة معانيَ متعدّدةً وأحكاما مختلفة كلّ منها مراد موافق لمعنى صحيح ثابت، فتتعاضد تلك المعاني مبرزة وجه الإعجاز في النّظم القرآنيّ.

ولدلالة السّياق أهميّة بالغة في تحديد مرجع الضّمير ومفسّره، فتارة يُستدلّ على المرجِع بالسّياق اللّغويّ (سياق الحديث والكلام)، وتارة يرجع فيه إلى السّياق الخارجيّ أو المقام الذي جيئت فيه الآية أو الآيات، وإن كان الأوّلُ - أعني السّياق اللّغويّ - أكثر استدلالا به في بيان مفسّر الضّمير وإبراز المعنى المراد، وقد يُختلَف في تحديد المفسّر، وكلّ رأي يستند إلى سياق الآية ومعناها في ترجيح رأيه، لذلك كانت مراعاة السّياق في تقرير هذه القواعد ممّا أعطاه علماء اللّغة والتّفسير أهميّة بالغة.

يقول فاضل السّامرائي: « قد يكون للسّياق الذي ترد في الآية سمة تعبيريّة خاصّة فتتردّد فيه ألفاظ معيّنة بحسب تلك السّمة، وقد يكون للسّورة كلّها جوّ خاصّ وسمة خاصّة فتتطبّع ألفاظها بتلك السّمة، وهذا واضح وكثير في ألفاظ القرآن، إذ كثيرا ما نرى تعبيرين يتشابهان إلّا في لفظ واحد، وإذا ما دقّقنا النّظر وجدنا أنّ كلّ لفظة اختيرت بحسب السّمة التّعبيريّة لهذا السّياق أو ذاك. »[2]

وسأتناول في هذا البحث جملة من القواعد التي ترتبط بمرجع الضّمير، وكلّها قواعد تعتمد السّياق اللّغوي في تحديد مفسّر الضّمير، ويحسن التّنبيه هنا على أنّ هذه القواعد قد تتعارض، والذي يرجّح إحداها على الأخرى هو أيضا السّياق اللّغويّ كتطابق الضّمير مع مفسّره تذكيرا أو تأنيثا، أو إفرادا وتثنية وجمعا، وأحيانا تكون المعنى وفساده هو المرجّح لقاعدة على أخرى.

**1- القاعدة الأولى:الأصل تقديم مفسّر الضّمير على الضّمير:**

وقوع مفسّر الضّمير قبل الضّمير في اللّفظ والرّتبة هو الأكثر وقوعا في كلامِ العربِ، خاصّة إذا كان الضّمير ضمير غائب، لأنّ هذا الضّمير يحتاج إلى ما يعود عليه ليعلم على وجه التّخصيص من هو، فمن ذلك قول الله تعالى: ﴿**وَإِذِ اسْتَسْقَى مُوسَى لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَشْرَبَهُمْ كُلُوا وَاشْرَبُوا مِنْ رِزْقِ اللَّهِ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ** ﴾ [ البقرة60] فالضّمير في (**قومه**) عائدٌ على (**موسى**)، وهو مذكور قبل الضّمير العائد عليه، والقول ذاته يقال في الضّمير في (**منه**) فإنّه عائدٌ على (**الحجر**)، والضّمير في (**مشربهم**) فهو عائدٌ على (**أناس**).

وقول الله سبحانه: ﴿ **مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا** ﴾ **[الفتح 29]**

ففي هذه الآيات خمسة عشر ضميرا كلّها تقدّمت مفسّراتها عليها.

ومثلها قول الله جلّ: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ مَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ**﴾ **[ محمد 34]**

وقد قسّم النّحويّون ضميرَ الغيبة في رجوعه على مفسِّره إلى أقسام أربعة هي:

**1- عود الضّمير على متقدّم في اللّفظ والرّتبة:**

المقصود بالمرجع المتقدّم في اللّفظ هو سبقه الضّمير العائد عليه في الكلام، فيكون المرجع مذكورا قبل الضّمير، والمقصود بالمقدَّم في الرّتبة، هو اللّفظ الذي حقُّه التّقديم نحويّا، كالفاعل أو نائبه أو المبتدأ أو ما أصله مبتدأ مثل اسم (كان) واسم (إنّ).

وعود الضّمير على متقدّم في اللّفظ والرّتبة، هو الأصل، وهو الشّائع، والأكثر في الكلام. قال الزّركشيّ- نقلا عن ابن الأنباريّ في معرض تحدّثه عن بعض أقسام مرجع الضّمير- :« وقد قسّم النّحويّون ضمير الغيبة إلى أقسام أحدها وهو الأصل أن يعود إلى شيء سبق ذكره في اللّفظ بالمطابقة.»[3] ومعنى المطابقة: أي تطابق الضمير مع مرجعه في التّذكير و التّأنيث، وفي الإفراد والتّثنية والجمع.

وقال: « المضمر لا يكون إلّا بعد الظّاهر لفظا أو مرتبة أو لفظا ومرتبة...»[4]

وأمثلة ذلك في القرآن الكريم كثيرة جدا، لأنّ أغلب مرجع الضّمير الواقعَ في الكلام هو من هذا النّوع، وقد تقدّم ذكر أمثلة من القرآن على ذلك.

**2- عوده على متقدم لفظا متأخّر رتبة:**

المتأخّر في الرّتبة كالخبر، والمفعول به، وخبر (كان) أو (إنّ)، وهو كثير أيضا في القرآن الكريم، وفي كلام العرب.

فمن القرآن قول الله سبحانه: ﴿ **وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ**﴾ [البقرة124]

فالضّمير في **(ربّه)** وهو فاعل وقد تأخرّ في اللّفظ عائد على**(إبراهيم)** وهو مفعول به متأخّر رتبة، متقدّم لفظا، وإنّما تقدّم في اللّفظ ليعود الضّمير على متقدّم لفظا وإن كانت رتبته التّأخير.

ومثله قوله تعالى: ﴿**يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ وَلَهُمُ اللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ** ﴾ [غافر52]

وقوله: ﴿**يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا قُلِ انْتَظِرُوا إِنَّا مُنْتَظِرُونَ** ﴾ **[ الانعام158]**، فاتّصال الضّمير بالفاعل وهو عائد على المفعول به كان سببا في وجوب تقدّم المفعول، ليكون الضّمير عائدا على متقدّم لفظا، وهذا من المواضع التي يجب فيها تقدّم المفعول على الفاعل.

ومنه في كلام العرب قول لبيد[5]: **فاقْنَعْ بما قَسَمَ المَلِيكُ فإنَّما ... قَسَمَ الخلائقَ بيننا عَلاَّمُها**

فالضمير المخفوض من قوله (علاّمها) عائد على (المعايش)، وهي مقدّمة في اللّفظ، مؤخّرة في الرتبة لأنّها مفعول به و(علّام) فاعل، ومعلوم أنّ رتبة الفاعل قبل رتبة المفعول.

**3- <u>عوده على متأخّر لفظا متقدّم رتبة:</u>**

عود الضّمير على الاسم المتأخّر في اللّفظ إذا كان في نية التقديم جائز، وهو واقع في كلام العرب، كقول جرير بن عطية[6]: **أَتَى الْخِلَافَةَ إِذْ كَانَتْ لَهُ قَدَرًا ... كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرِ**

كما جاء في القرآن منه آيات و إن كانت معدودة، لكنّها تؤكّد جوازَها، فممّا جاء من ذلك في كلام العرب قولهم: **(في بيتِه يُؤْتى الحَكَمُ.)** و**(في أكْفَانِه لُفّ الميّتُ.)** و(**مَشنُوءٌ مَنْ يَشْنَؤُكَ**)[7]. فالضّميران في (بيته) و(أكفانه) عائدان إلى (الحكم) و(الميّت) وهما متأخّران في اللّفظ، لكنّهما في نيّة التقدّيم، ومن أجل ذلك جاز تأخّرُ المفسِّر على الضّمير العائد عليه. كذلك في المثال الثّالث، فإنّ اسم المفعول (مشنوء) يتحمّل ضميرا يعود على الاسم الموصول (مَن) وهو متأخّر في اللّفظ عن الضّمير، لكنّه في نيّة التقدّيم. وأصل الجمل (الحكمُ يؤتى في بيته)، و(الميّتُ لفّ في أكفانه) و(مَن يشنؤك مشنوء)، لأنّ (الحَكَمَ)، و (الميّت)، و(مَن) مبتدءات لها حقّ التقدّم في الكلام.

ومن الشّعر قول زهير[8]: **مَنْ يَلْقَ يَوْماً عَلَى عِلاَّتِهِ هَرِماً ... يَلْقَ السَّماحَةَ مِنْهُ والنَّدَى خُلُقَا**

وقوله أيضا[9]: **إنَّ البَخِيلَ مَلُومٌ حيثُ كانَ، ولَـ ...كِنَّ الجَوَادَ عَلَى عِلَّاتِهِ هَرِم**

قال محي الدّين عبد الحميد معلّقا على هذين البيتين: «...يدلّ على أنّ العرب ما كانوا يرون بأسا في الإتيان بضمير الغيبة قبل مرجعه في بعض المواضع، وقد جاؤوا بذلك في النّثر أيضا.»[10]

أمّا ما ورد في القرءان الكريم من عود الضّمير على متأخّر لفظا متقدّم رتبة، فلم توجد إلّا ثلاث آيات فقط.قال الدّكتور محمّد حسنين صبرة: « إنّ عود الضّمير على متأخّر في اللّفظ متقدّم في الرّتبة نادر في القرآن، ولا يوجد في القرآن كلّه إلّا ثلاثة مواضع فقط، وهي قول الله تعالى: ﴿ **فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى**﴾ [طه67]، وفي قول الله تبارك وتعالى: ﴿**وَلَا يُسْأَلُ عَنْ ذُنُوبِهِمُ الْمُجْرِمُونَ** ﴾ [القصص78] ، وقول الله عز وجل: ﴿ **فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ** ﴾ [الرحمن39] .»[11]

فالضّمير في الآية الأولى عائد على (موسى) وهو فاعل مؤخّر عن مفعوله المقترن بالضّمير العائد عليه.

وفي الآية الثّانية والثّالثة عاد الضّمير أيضا على الفاعل (المجرمون) و(إنس) المؤخّر عن الجارّ والمجرور المقترن بالضّمير العائد عليه، وحقُّه أن يتقدّم.[12]

4- **عود الضّمير على متأخّر لفظاً و رتبةً:** عدّد ابن هشام في المغني المواضع التي يعود فيها الضّمير على متأخّر لفظا ورتبة، وهي سبعة[13]:

أ- **أن يكون الضّمير مرفوعا بـ(نعم) و (بئس) ولا بمفِسر إلاّ بالتّمييز**: نحو: (نعم رجلا زيدٌ)، و(بئس رجلا عمرٌو.)

ب- **أن يكون مخبرا عنه فيفسِّره خبره:** نحو:(**هي العرب تقول ما شاءت.**) و(**هي النّفس تحمل ما حُمِّلت.**)

ت- **ضمير الشّأن و القصّة**: وهو يخالف القياس من عدّة أوجه ذكرها ابن هشام في المغني[14] والسّيوطيّ في الأشباه والنّظائر[15] منها أنّ مفسّره جملة بعده لا مفرد. مثال ذلك: ( **إنّه فاز زيد في دراسته**)، وهو كثير في القرآن الكريم وكلام العرب.

ث- **أن يكون مرفوعا بأوّل المتنازعين المعمل ثانيهما:** نحو قول الشّاعر[16]:

**جَفَوني ولَم أجفُ الأخِلاَّءَ إنَّني ... لِغَيرِ جَميلٍ من خَليلَيَّ مُهمِلُ**

ح- **أن يُجرّ بربّ مفسَّرا بتمييز**: وحكمه حكم ضمير (نِعْمَ) و (بِئْسَ). مثل: (رُبَّهُ رَجُلًا.)

خ- **أن يكون مبدلا منه الظّاهر المفسِّر له** :كـ(ضربتُه زيدًا.) ومنه قولهم (**اللّهم صلِّ عليهِ الرّءوفِ الرّحيمِ.**)

ح- **أن يكون متّصلا بفاعل مقدّم ومفسِّرُه مفعولا مؤخّرا**: ك(ضَرَبَ غُلامُهُ زَيْدًا.)
ومن شواهده قول حسّان[17]: **وَلَوْ أَنَّ مَجداً أَخلَدَ الدَّهْرَ واحِداً ... مِنَ النَّاسِ، أَبقى مَجْدُهُ الدَّهرَ مُطْعِما.**

أمّا في القرآن فلم يرد منه إلا مواضع عاد فيها الضّمير على متأخّر لفظا ورتبة، وهي المواضع الأربعة الأولى:

**1- الضّمير المرفوع بـ(نِعمَ) أو (بِئسَ) ويكون مفسّره التّمييز**: من ذلك قول الله تعالى: ﴿**بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا** ﴾ [ الكهف50]

ويلحق بهما فعُل الذي يراد به المدح أو الذم، كقوله سبحانه: ﴿**سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَأَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ**﴾ [ الأعراف177]، وقوله: ﴿**كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا**﴾ [الكهف5]، وهو قليل في القرآن الكريم.

**2- الضّمير المخبر عنه فيفسِّره خبُره**: كقول الله عز وجل: ﴿**إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ**﴾ [ المؤمنون37]، وجعل الزّمخشريّ من ذلك قول الله تعالى: ﴿**هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ** ﴾ [البقر29] فجعل لفظ (سماوات) مفسِّرا للضّمير **في (سواهنّ)**.وهو أيضا قليل.

**3- ضمير الشّأن والقصّة**: وهو كثير الوقوع في القرآن الكريم لما امتاز به من غرض التفخيم، من ذلك قول الله تعالى: ﴿**قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ** ﴾ [ الإخلاص1] ، وقال أيضا: ﴿**إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ**﴾ [المؤمنون117]، **وقال تعالى:** ﴿**فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ** ﴾ [الحج46]

**4- أن يكون مُبدلا منه الظّاهر المفسِّر له**: كقوله تعالى: **قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ** [ آل عمران36] فالضّمير في (وضعتها) يفسّره اللّفظ (أنثى) بعده.[18]

ووجود عود الضّمير على متأخّر لفظا ورتبة في القرآن، يدلّ على أنّه غير ممنوع بإطلاق، ففي المواضع التي وجدت في القرآن أغراض بليغة، يقول رضي الدّين الإستراباذيّ: « وإنما يقتضي الغائب تقدّم مفسّره عليه لأنّه وضعه الواضع معرفة لا بنفسه، بل بسبب ما يعود عليه، فإذا ذكرته ولم يتقدّمه مضمره بقي مبهما منكّرا لا يُعرف المراد به حتّى يأتي تفسيره بعده وتنكيره خلاف وضعه. فإن قلت: فإيش الحامل لهم على مخالفة مقتضى وضعه بتأخّر مفسّر عنه؟ قلتُ : قصد التّفخيم والتّعظيم في ذكر ذلك المفسّر بأن يذكروا أولا شيئا مبهما حتّى تتشوّق نفسُ السّامع إلى العثور على المراد، ثم يفسّروه فيكون أوقع في النّفس، وأيضا يكون ذلك المفسّر مذكورا مرّتين بالاحتمال أولا وبالتّفصيل ثانيا فيكون آكد.»[19]

ممّا سبق نستنتج أنّ عود الضّمير على المفسّر المتقدّم في اللّفظ كثير الاستعمال في كلام العرب بخلاف عوده على متأخّر في اللّفظ، ذلك لأنّ الضّمير أصله أن يعود على متقدّم في اللّفظ، ولهذا أيضا يسمّى مرجعا، فهو من الرجوع، بمعنى العودة إلى الوراء، فيقال عائد إلى أو على، ويقال الضّمير يعود على أو يرجع...، فكلّ هذه الألفاظ تدلّ على الرّجوع إلى الوراء، بل لهذا نجد في القرآن الكريم تقديم ما حقّه التأخير كتقديم الخبر على المبتدأ، وتقديم المفعول على الفاعل، من أجل أن يعود عليه الضّمير كما في قوله تعالى: ﴿**وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ**﴾ **[البقرة 124]**، وقوله: ﴿**هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا قُلِ انْتَظِرُوا إِنَّا مُنْتَظِرُونَ** ﴾ **[الأنعام158]**، وقوله جلّ وعلا: **يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ وَلَهُمُ اللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ** [ غافر52]، فقدّم المفعول على الفاعل ليعود عليه الضّمير، والنّحويّون يمنعون في مثل هذا تقدّم الفاعل، بل يوجبون تقدّم المفعول.[20]

**2- القاعدة الثّانية: الأصل عود الضّمير على الأقرب بين أكثر من مذكور**: فالأصل أن يكون الضّمير عائدا على أقرب مذكور إذا كان صالحا لأن يكون عائدا على أكثر من مذكور، قال ابن مالك: «إذا ذُكر ضمير واحدٌ بعد اثنين فصاعدا جُعل للأقرب، ولا يُجعل لغيره إلّا بدليل من خارج.»[21]

وقال رضي الدّين الإستراباذيّ: « والأصل أنّه إذا تقدّم مما يصلح للتّفسير شيئان أو أكثر، فالمفسَّر هو الأقرب لا غير.»[22]

وقال الزّركشيّ: « الأصل أن يُقدَّم ما يدلّ عليه الضّمير بدليل الأكثرية وعدم التّكليف، ومِن ثَمَّ ورد قوله تعالى: ﴿ **يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ**﴾ [ البقرة282]، وتقدّم المفعول الثّاني في قوله: ﴿**وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا**﴾ [ الأنعام112] آفأخّر المفعول الأوّل ليعود الضّمير الأوّل عليه لقربه. »[23]

ومن أمثلة عوده على الأقرب أيضا قوله تعالى: ﴿**هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَّرَهُ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ**﴾ [يونس5]، فالضّمير في (قدّره) يعود على ( القمر) إذ هو أقرب مذكور، ولمطابقته الضّمير في التّذكير، ويدلّ عليه أيضا قوله تعالى: ﴿**وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّى عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ**﴾ **[يس39]**

ومن ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿**وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ**﴾ **[البقرة177]** ، فالضّمير في(حبّه) عائد على (المال) وهو أقرب مذكور، والمعنى: أنّه يؤتي المال على حبّه للمال.

ومنه قوله تعالى: **فَضُرِبَ بَيْنَهُمْ بِسُورٍ لَهُ بَابٌ بَاطِنُهُ فِيهِ الرَّحْمَةُ وَظَاهِرُهُ مِنْ قِبَلِهِ الْعَذَابُ**[الحديد13]، فالضّمير في (باطنه) وفي (ظاهره) يحتمل عوده على (السّور)، وعلى (الباب)، ورُجّح عوده على (الباب) لأنّه أقرب مذكور.

**3- القاعدة الثّالثة: عوده على غير الأقرب لا يكون إلّا بقرينة:**

قال ابن مالك: « ولا يجعل لغيره [لغير الأقرب] إلّا بدليل من خارج. »[24] لأنّه لمّا كان عوده على الأقرب هو الأصل، كان رجوعه لغيره خلاف الأصل فاحتاج إلى قرينة تعيّنه، وتدلّ عليه، وذلك أنّ الخروج عن الأصل لا يكون إلّا بسبب قويّ، ومن القرائن التي تدلّ على عود الضّمير على الأبعد:

**أ. عدم صلاحيّة الضّمير للأقرب**: بمعنى أنّه إذا أعدنا الضّمير على الأقرب كان المعنى فاسدا. ومثال ذلك قول الله تعالى: ﴿**خَلَقَ السَّمَاوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ كَرِيمٍ**﴾ [لقمان10]

فالضّمير في (فيها) عائد على الأبعد وهو الأرض، ولا يعود على (السّماء) وإن كانت الأقرب، والقرينة هي أنّ الإنزال يكون من علٍ، والإنبات يكون في الأرض لا في السّماء، ولو أعدنا الضّمير على (السماء) لكان المعنى فاسدا لأنّه لا إنبات في السّماء.

ومثل ذلك أيضا قول الله تعالى: ﴿ **وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ فَإِذَا هُمْ مُظْلِمُونَ**﴾ [يس37]

قال الزّركشيّ :« فقد يُتوهَّم أنّ الضّمير في (هم) راجع إلى (اللّيل والنّهار) بناءً على أنّ أقلّ الجمع اثنان. وهو فاسد لوجهين:

أحدهما : أنّ النّهار ليس مظلما.

والثّاني: أنّ كون أقلّ الجمع اثنان مذهب مرجوح، إنّما الضّمير راجع إلى الكفّار الذين يحتجّ عليهم بالآيات و(مُظلمون) دخلوا في الظّلام كقولك (مصبحون) و(مُمْسون) إذا دخلوا في هذه الأشياء.»[25]

ب- **<u>أن يكون الأبعد هو المحدَّث عنه</u>**: بمعنى أن الكلام يدور حول الأبعد، فإذا كان الأبعد هو صاحب القصّة، وكان عود الضّمير عليه ممكنا كان ذلك أولى.

مثال ذلك قول الله تبارك وتعالى: ﴿**هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ**﴾ [التوبة33]

فالضّمير في (ليظهره) يعود على الرّسول صلى الله عليه وسلم وهو الأبعد، أي ليظهر الرّسول صلى الله عليه وسلم على الأديان الأخرى، ولو كانوا كارهين لذلك، وإظهار الرّسول إظهار لدينه الذي بُعث به.

قال أبو حيّان النّحوي الأندلسيّ: « في عود الضّمير أقوال ثلاثة: هو محمد صلى الله عليه وسلم، والهدي: التوحيد، أو القرآن، أو بيان الفرائض... » ثمّ قال : « والظّاهر أنّ الضّمير في (ليظهره) عائد على الرّسول صلى الله عليه وسلم لأنّه المحدَّث عنه، و(الدّين) هنا جنس، أي ليُعليه على أهل الأديان كلِّهم . »[26]

وكقوله تعالى: ﴿**إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ (96) فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ**﴾ [آل عمران96-97]

فالضّمير المنصوب في قوله(دخله) يعود على (أوّل بيت) وهو الأبعد، لا على (مقام إبراهيم) وإن كان الأقرب، لأن البيت هو المحدَّث عنه بأنّه أول بيت وضع للنّاس، وأنّه مبارك، وهدى للعالمين ، وأنّ فيه آيات بيّنات، ومقام إبراهيم جزء من هذا البيت.[27]

4- **<u>القاعدة الرّابعة: إمكان عوده على الأقرب وعلى الأبعد</u>**: و هذا يكون فيما لا يترجّح فيه جانب على آخر، فيتساوى فيه احتمال عود الضّمير على الأقرب مع عوده على الأبعد لقوّة المعنى، وقد انتهج بعضٌ العلماء في هذه المسألة نهج علماء الأصول في

أنّ إعمال الوجهين أولى من إعمال أحدهما، منهم الماوردي الذي يرى أن عود الضّمير على ما فيه العمل بهما أولى .[28]

فمن ذلك قول الله تعالى: ﴿**خَلَقَ السَّمَاوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا**﴾ [لقمان10]، فالضّمير في (ترونها) يحتمل عوده على (السّماوات)، ويكون المعنى:(أنّ الله خلق السّماوات غير معمودة، فكيف لا تؤمنون به وأنتم ترون كمال قدرته وخلقه.)، كما يحتمل عود على (عمد) ويكون المعنى حينئذ: (خلق السّماوات وأنتم لا ترون لها عمدا مرئية، أي أنّه عمدها بعمد لا تُرى، وهي إمساكها بقدرته.)[29]

وكقوله تعالى: ﴿**فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ**﴾ [النور63]

فالضّمير في " أمره" يحتمل رجوعَه إلى اسم الله تعالى أو إلى الرّسول صلى الله عليه و سلم ، إذ مخالفة أمر الله تعالى تقتضي مخالفة أمر رسوله، كما أنّ مخالفةَ أمرِ الرّسولِ تقتضي مخالفةَ أمرِ اللهِ سبحانه .

**5- <u>القاعدة الخامسة:توافق الضّمائر في رجوعها لواحد أولى من رجوعها لمختلف:</u>**

ومعناه أنّه إذا احتمل الضّميرُ أن يكون لأكثرَ من مفسَّر وفي الكلام السّابقِ ضمائرٌ أخرى تعود على أحدها، كان الضّمير لصاحب الضّمائر الأخرى حتى تتوافق الضّمائرُ و تعود على واحد فقط.

قال أبو حيّان الأندلسيّ: « إِذَا كَانَ جَعْلُ الضَّمَائِرِ الْمُتَنَاسِبَةِ عَائِدَةً عَلَى وَاحِدٍ، وَالْمَعْنَى فِيهَا جَيِّدٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، كَانَ أَوْلَى مِنْ جَعْلِهَا مُتَنَافِرَةً، وَلَا نَعْدِلُ إِلَى ذَلِكَ إِلَّا بِصَارِفٍ عَنِ الْوَجْهِ الْأَوَّلِ، إِمَّا لَفْظِيٍّ، وَإِمَّا مَعْنَوِيٍّ. »[30]

وإذا وُجدت عدةُ ضمائرَ وعدةُ مراجعَ يصلُح أن يعود بعضُ الضّمائرِ على بعض المراجع، و يصلح بعضها أن يعود على البعض الآخر ، كان الأفضل أن تعود على مرجع واحد، لأنّ توافق الضّمائر أولى من اختلافها، وهذا أليق بنظم القرآن وإعجازه.[31]

وفي قوله تعالى: ﴿ **أَنِ اقْذِفِيهِ فِي التَّابُوتِ فَاقْذِفِيهِ فِي الْيَمِّ فَلْيُلْقِهِ الْيَمُّ بِالسَّاحِلِ يَأْخُذْهُ عَدُوٌّ لِي وَعَدُوٌّ لَهُ وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِنِّي وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي**﴾ [طه39]

قال الزّركشيّ: « إذا اجتمعت ضمائر فحيث أمكن عودها لواحد فهو أولى من عودها لمختلَف ولهذا لما جوَّز بعضُهم في قوله تعالى: ﴿**أَنِ اقْذِفِيهِ فِي التَّابُوتِ**﴾ [طه39]، أنّ الضّمير في (فاقذفيه في اليمّ) للتّابوت وما بعده وما قبله لموسى عابه الزّمخشريّ، وجعله تنافرا ومخرجا للقرآن عن إعجازه فقال:(والضّمائر كلُّها راجعة إلى موسى ورجوع بعضِها إليه وبعضِها إلى التّابوت فيه هجنة لما يؤدّي إليه من تنافر النّظم.

فإن قلت المقذوف في البحر هو التّابوت وكذلك الملقى إلى الساحل.قلت: ما ضرَّك لو جعلت المقذوف والمُلقى إلى الساحل هو موسى في جوف التّابوت حتى لا تفرق الضّمائرَ فيتنافر عليك النّظم الذي هو قوام إعجاز القرآن والقانون الذي وقع عليه التحدي ، و مراعاته أهمّ ما يجب على المفسّر. انتهى ولا مزيد على حسنه.»[32]

وكقول الله تعالى: ﴿**إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا (8) لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا**﴾ [الفتح8-9]

الضّمائر لله عز وجل والمراد بتعزير الله تعزير دينه ورسوله ومن فرق الضّمائرَ فقد أبعد، أي فقد قيل إنّها للرّسول إلّا الأخير لكن قد يقتضي المعنى التخالفَ.

ومنهم من خالف بين هذه الضّمائر، فجل الضمير في ( تعزّروه)و(توقّروه) للرّسول صلى الله عليه وسلم، والضّمير في (تسبّحوه) لله تعالى، والأوّل أرجح لعود الضّمائر على مرجع واحد.

**6- <u>القاعدة السّادسة: قد يخالف بين الضّمائر ويترجّح اختلاف مرجعها</u>:** قد يقتضي المعنى التخالفَ كما في قوله تعالى: ﴿**وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِمْ مِنْهُمْ أَحَدًا**﴾ [الكهف22] (الهاء والميم) في(فيهم) لأصحاب الكهف، و(الهاء والميم) في (منهم) (لليهود) قاله ثعلب والمبرّد.[33] والمعنى أي لا تستفتي يا محمد في أصحاب الكهف من اليهود أحدا، ويدلّ على اختلاف مفسّر الضّميرين السّياق الخارجيّ لأنّ الفعل المنهي عنه (لا تستفتِ) متوّجه إلى النّبيّ صلى الله عليه وسلّم، وهو يقتضي مستفتًى ومستفتى عنه، فالمنهيّ الاستفتاء عنهم هم أهل الكهف كما يدلّ عليه سياق الحديث إذ هم المحدّث عنهم وقد وجدوا في زمن سابق عن زمنه صلى الله عليه وسلم، ومن نهي عن استفتائهم معايشون له صلى الله عليه وسلم ومعاصرون إيّاه وهم اليّهود، فلا شكّ أنّه قد نُهي عن استفتاء من عاصره وهم اليهود في شأن أصحاب الكهف.

ومثله قوله سبحانه: ﴿**وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا وَقَالَ هَذَا يَوْمٌ عَصِيبٌ**﴾ [هود77]

قال ابن عبّاس رضي الله عنه: « ساء ظَنًّا بقومه وضاق ذَرْعاً بأضيافه. »[34]، وعلى ذلك يكون الضّمير في (سيء بهم) عائد على قوم لوط، والضّمير في (ضاق بهم) عائد على أضيافه من الملائكة، فاختلف المرجع بتفسير ترجمان القرآن ابن عبّاس رضي الله عنه.

**وكقوله عز وجل: ﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ**

**عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَى وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة40]**

قال السّيوطيّ: « فيها اثنا عشر ضميرا كلّها عائدة على النّبي صلى الله عليه وسلم إلّا ضمير (عليه) فلصاحبه كما نقله السّهيليّ عن الأكثرين، لأنّه صلى الله عليه وسلم لم تزل عليه السّكينة. »[35]

وقال أبو حيّان: « الظّاهر أنّ الضّمير في (عليه) عائد على أبي بكر رضي الله عنه لأنّ النّبي صلى الله عليه وسلم كان ثابتَ الجأش. »[36]

**7- <u>القاعدة السّابعة:الأصل عود الضمير على المضاف إذا كان المفسّر متكوّنا من مضاف ومضاف إليه:</u>**

**قال السّيوطيّ:** « الأصل عوده على أقرب مذكور ...إلاّ إذا كان مضافا ومضاف إليه فالأصل عوده للمضاف نحو :(لقيت غلامَ زيد فأكرمته) فالضّمير للغلام.»[37]

وقد بيّن أبو حيّان علّة ذلك وهو كون المضاف هو المحدّث عنه، فإذا تعارض كون الضّمير عائدا على المحدَّث عنه أو على أقرب مذكور فإنّ كونه على المحدّث عنه أرجح، وذَكَرَ أنّ ذِكْر المضاف إليه ذكرٌ عرضيّ جيء به لتخصيص المضاف وبيانه.[38]

ومنه في القرآن الكريم كقوله تعالى: ﴿**وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ**﴾ [النحل18] فالضّمير في (تحصوها) عائد على (نعمة) وهي مضاف، ويؤيّده مطابقة الضّمير لمفسّره في التّأنيث، ولا يمكن هنا كونه عائدا على لفظ الجلالة لعدم مطابقة الضّمير لمفسّره وفساد المعنى، فالسّياق اللّغوي يدل على أنّ الضّمير عائد على المضاف لا غير.

غير أنّ عود الضّمير على المضاف ليس مطّردا، فقد يعود على المضاف إليه لوجود دليل من السّياق، ولأنّ القول برجوعه على المضاف يفسد معه المعنى، ويخالف سياق الكلام، كما في قوله تعالى: ﴿**فَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلَالًا طَيِّبًا وَاشْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ**﴾ [النحل114]

فالضّمير في (إيّاه) عائد على اسم (الله) وهو مضاف إليه، إذ المعلوم أنّه المستحقّ للعبادة، ولأنّ المضاف مؤنّث والضّمير مذكّر فلو كان المفسّر هو المضاف لطابقه الضّمير في التّأنيث، فلمّا اختلفا دلّ ذلك أنّ المفسّر هو المطابق لا المخالف، ومن المعلوم أيضا أنّ (الله) هو المعبود لا النّعمة، وهو المحدّث عنه في الآية.

ومن ذلك قوله: ﴿**وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَاأَيُّهَا الْمَلَأُ مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِي فَأَوْقِدْ لِي يَاهَامَانُ عَلَى الطِّينِ فَاجْعَلْ لِي صَرْحًا لَعَلِّي أَطَّلِعُ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ مِنَ الْكَاذِبِينَ**﴾ [القصص38] آ

فالضّمير في (أظّنه) عائد على موسى وهو مضاف إليه، كذلك الصّفة يمكن رجوعها إلى المضاف إليه كما في قوله تعالى: ﴿**وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ**﴾ [يوسف43]

ف(سِمان) عائد على (بقرات) هو مضاف إليه لا إلى سبع، ومثله الضّمير في (يأكلهنّ) بقرينة فساد المعنى، والمطابقة بين الضّمير و مرجعه.

وقد يصلح أن يكون الضّمير عائدا على المضاف وعلى المضاف إليه، ولا يفسد المعنى في الحالين، ومثاله قوله تعالى: ﴿**قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ**﴾ [الأنعام145]

فقد اختلف في مرجع الضّمير في قوله (فإنّه)، فقيل على (اللّحم) وهو المضاف، وقيل على ( الخنزير) وهو مضاف إليه، ولكلّ فريق وجه رجّح به ما ذهب إليه.

فالذين قالوا إن الضّمير عائد على (اللّحم) قالوا لأنّه مضاف، والقاعدة أنّ **(الأصل عود الضمير على المضاف إذا كان المفسّر متكوّنا من مضاف ومضاف إليه، وأنّه المحدّث عنه)، قال أبو حيّان: (**والظّاهر أنّ الضّمير في (فَإِنَّهُ) عائد على (لَحْمَ خِنزِيرٍ) وزعم أبو محمد بن حزم أنّه عائد على (خِنزِيرٍ) فإنّه أقرب مذكور، وإذا احتمل الضّمير العود على شيئين كان عوده على الأقرب أرجحَ وعورض بأنّ المحدَّث عنه إنّما هو اللّحم ، وجاء ذكر (الْخِنزِيرِ) على سبيل الإضافة إليه لا أنّه هو المحدّث عنه المعطوف، ويمكن أن يقال : ذَكَرَ اللّحم تنبيهاً على أنّه أعظم ما ينتفع به من الخنزير وإن كان سائره مشاركاً له في التّحريم بالتّنصيص على العلّة من كونه رجساً أو لإطلاق الأكثر على كلّه أو الأصل على التّابع لأنّ الشّحم وغيره تابع للّحم .)[39]

ومن قال إنّ الضّمير عائد على الخنزير، قالوا إنّه أقرب مذكور والاصل عوده على أقرب مذكور، ثمّ إنّ القول بأنّ الضّمير عائد على (الخنزير) يقتضي تحريم كلّ فيه: لحمه، وشحمه، وغضروفه، وجلده وعظمه، وهو المقصود بالحكم، بخلاف عوده على (اللّحم) فإنّه يقتضي تحريم اللّحم فقط، وهو ما ذهب إليه ابن حزم تبعا لمذهبه الظّاهريّ، ووافقه الماوردي.[40]

ومن ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿ **وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ** ﴾[ آل عمران103]

فإنّ الضّمير في (منها) يحتمل أن يعود على (شفا) وهي مضاف وشفا الحفرة من الحفرة، ويحتمل أن يكون على (الحفرة) المضاف إليه، وهي أقرب مذكور، واحتمل أن يعود على (النّار)، ورجّح بكونه عائدا على (الشّفا) لكونها أحد ركني الإسناد وهي المحدّث

عنها، بخلاف ( الحفرة) و(النّار) فذكرهما من باب التّخصيص، وجعله عائدا على (الشّفا) أبلغ لأنّ إنقاذهم من شفا الحفرة يستلزم الإنقاذ من الحفرة ومن النّار، الإنقاذ منهما لا يستلزم الإنقاذ من الشّفا.[41]

**الخاتمة:**

ممّا تقدّم من القواعد يظهر جليّا أهميّة معرفة مرجع الضّمير في الكلام عامّة، وفي كلام الله تعالى خاصّة في تحديد المعنى، وبيان المراد، كما يظهر جليّا أهميّة الاعتناء بالسياق بنوعيه الدّاخلي المفهوم من سياق الكلام والحديث، والخارجي أو المقام الذي ورد فيه الكلام، إذ يعدّ من أهمّ القرائن التي يحدّد على أساسها مفسّر الضّمير، وقد ذكرنا جملة من القواعد توضّح الأصل في مرجع الضّمير، وأنّه قد يخرج عود الضمير عن أصله، وأنّ لدلالة السّياق دورا بارزا في بيان سبب خروجه عن أصله.

- **القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.**

**فهرس المصادر والمراجع:**

1- **الإتقان في علوم القرآن**، جلال الدين السّيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، جمهورية مصر، طبعة (1394هـ/ 1974 م)

2- **الأشباه والنّظائر في النّحو**، جلال الدّين السّيوطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى: (1406هـ-

1985)

3- **إملاء ما مَنّ به الرّحمن**، أبو البقاء العكبريّ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الاولى: (1399 هـ - 1979 م)

4- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين**: البصريين والكوفيين، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، تحقيق: محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى: (1424هـ- 2003م)

5- **البحر المحيط في التّفسير**، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان النحوي الأندلسي،تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر،بيروت- لبنان، طبعة (1420هـ)

6- **البرهان في علوم القرآن**، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى: (1376 هـ - 1957 م)

7- **التعبير القرآنيّ**، فاضل صالح السّامرائيّ، دار عمّار، عمّان الأردن، الطبعة الرّابعة: ( 1427هـ- 2006م)

8- **حياة الحيوان الكبرى**، محمد بن موسى بن عيسى بن علي الدميري، أبو البقاء، كمال الدين الشافعي دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية:( 1424 هـ)

9- **الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون**، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، ت - أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق - سوريا، طبعة دون تاريخ

10- **ديوان حسان بن ثابت رضي الله عنه**، تحقيق عبد الله سندة، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى: ( 1427هـ -2006م)، ص:260.

11- **ديوان زهير بن أبي سلمى**، شرح حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الثّانية: ( 1426هـ-2005م)

12- **ديوان لبيد بن ربيعة العامريّ**، اعتنى به حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الثّانية: (1425هـ-2004م).

13- **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك** ، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى: (1420 هـ - 2000 م).

14- **شرح الكافية الشّافية**، جمال الدين ابن مالك الطّائي الجياني الأندلسي، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى: ( 1402هـ-1982م)

15- **شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، جمال الدين بن مالك الجياني الأندلسي، تحقيق: عبد الرحمن السيد، و محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الجيزة، مصر، الطبعة الأولى (1410هـ - 1990م)

16- **شرح كافية ابن الحاجب**، رضي الدين الإستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، طبعة ( 1415هـ- 1995م)

17- **الكشاف عن حقائق التنزيل**، جار الله محمود بن عمر الزمخشري، دار

الكتاب العربي، بيروت- لبنان،، الطبعة الثالثة: (1407هـ ، 1987م)

18- **اللّباب في علوم الكتاب**، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان، الطبعة الأولى: (1419 هـ - 1998م)

19- **مرجع الضمير في القرآن الكريم**، محمد حسنين صبرة، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة. مصر، الطبعة الثانية: (2001م)

20- **معترك الأقران في إعجاز القرآن**، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية - بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى: (1408 هـ - 1988 م)،

21- **مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب**، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام الانصاري، تحقيق وشرح: الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، الطبعة الأولى (1421 هـ)

22- **منحة الجليل تحقيق شرح ابن عقيل**، محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة المعارف، الرياض، م.ع. السعودية، طبعة (1420هـ، 1999م)

**هوامش البحث**

[1] . **شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، جمال الدين بن مالك الجياني الأندلسي، تحقيق: عبد الرحمن السيد، و محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الجيزة، مصر، الطبعة الأولى (1410هـ - 1990م)، ج:1، ص:174.

[2] . **التّعبير القرآنيّ**، فاضل صالح السّامرائيّ، دار عمّار، عمّان الأردن، الطبعة الرّابعة: ( 1427هـ-2006م)، ص:237.

[3] – **البرهان في علوم القرآن**، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى: (1376 هـ - 1957 م)، ج: 4 ، ص: 30.

[4] – المرجع نفسه: ج4 ، ص: 48.

[5] – **ديوان لبيد بن أبي ربيعة العامريّ**، اعتنى به حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الثّانية: (1425هـ-2004م)، ص:116.

[6] – **منحة الجليل تحقيق شرح ابن عقيل**، محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة المعارف، الرياض، م.ع. السعودية، طبعة (1420هـ، 1999م)، ج3، ص233

[7] – **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، تحقيق: محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى: (1424هـ- 2003م)، ج:1، ص:56

[8] – **ديوان زهير بن أبي سلمى**، شرح حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الثّانية: ( 1426هـ-2005م)، ص: 38.

[9] - المرجع السّابق، ص: 60.

[10] – الإنصاف في مسائل الخلاف : ج1، ص:58.

[11] - **مرجع الضمير في القرآن الكريم**، محمد حسنين صبرة، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة. مصر، الطبعة الثانية: (2001م)، ص 33-34.

[12] - راجع شرح التسهيل لابن مالك، ج1، ص:177 و ما بعدها.

[13] - **مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب**، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام الانصاري، تحقيق وشرح: الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، الطبعة الأولى (1421 هـ)، ج5، ص: 535 -555.

[13] - **مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب**، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام الانصاري، تحقيق وشرح: الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، الطبعة الأولى (1421 ه)، ج5، ص: 535 -555.

[14] – مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، ج:5، ص: 538-541.

[15] – **الأشباه والنّظائر في النّحو**، جلال الدّين السّيوطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى: (1406هـ- 1985)، ج: 4، ص 19-21.

[16] – منسوب لرجل من فصحاء طيء في **شرح الكافية الشّافية**، جمال الدين ابن مالك الطّائي الجياني الأندلسي، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى: ( 1402هـ-1982م)، ج:2، ص: 645، ولبعض الطائيين في **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى: (1420 هـ - 2000م)، ص: 187، وهو بلا نسبة في أغلب كتب النّحو.

[17] - **ديوان حسان بن ثابت رضي الله عنه**، تحقيق عبد الله سندة، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى: (1427هـ -2006م)، ص:260.

[18] – ينظر في ذلك: **إملاء ما مَنّ به الرّحمن**، أبو البقاء العكبريّ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الاولى: (1399 هـ - 1979 م)، ج1، ص:131، **واللّباب في علوم الكتاب**، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان، الطبعة الأولى: (1419 هـ -1998م): ج5، ص: 173، **والدّر المصون في علوم الكتاب المكنون**، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، ت - أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق - سوريا، طبعة دون تاريخ: ج3، ص:134.

[19] – **شرح كافية ابن الحاجب**، رضي الدين الإستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، طبعة ( 1415هـ- 1995م)، ج: 2، ص: 5.

[20] – ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف:ج: 1، ص: 70.

[21] – شرح التسهيل : ج:1، ص:174.

[22] – شرح الكافية: ج2، ص:4.

[23] - البرهان في علوم القرآن : ج:4، ص: 30.

[24] – شرح التّسهيل: ج:1، ص: 157.

[25] – البرهان في علوم القرآن : ج:4، ص: 41.

[26] - **البحر المحيط**، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان النحوي الأندلسي،تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر،بيروت- لبنان، طبعة (1420ه)، ج: 5، ص: 406.

[27] – البحر المحيط : ج:3، ص: 268.

[28] – البرهان في علوم القرآن: ج:4، ص: 46.

[29] – **الكشاف عن حقائق التنزيل**، جار الله محمود بن عمر الزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان،، الطبعة الثالثة: (1407ه ، 1987م)، ج:3، ص: 492.

[30] – البحر المحيط: ج:1، ص: 593.

[31] – ينظر الكشاف: ج:3، ص: 63.

[32] – البرهان في علوم القرآن : ج: 4، ص: 42 ، وينظر: الكشاف : ج:3، ص: 49.

[33] – المرجع نفسه: ج: 4، ص: 43.

[34] – ينظر: **معترك الأقران في إعجاز القرآن**، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية - بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى: (1408 ه - 1988 م)، ج:3، ص:466.

[35] – المرجع نفسه، الجزء نفسه، والصفحة نفسها.

[36] - البحر المحيط: ج: 5، ص: 422.

[37] – **الإتقان في علوم القرآن**، جلال الدين السّيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، جمهورية مصر، طبعة (1394ه/ 1974 م) ج:2، ص:377.

[38] – البحر المحيط: 562/8.

[39] . البحر المحيط: ج: 4، ص: 673.

[40] . ينظر: **حياة الحيوان الكبرى**، محمد بن موسى بن عيسى بن علي الدميري، أبو البقاء، كمال الدين الشافعي دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية:( 1424 ه)، 470/1.

[41] – البحر المحيط:286/3.